# واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي

*شذى صخر الزعبي، محمد سليم الزبون* *

## ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من (267) عضواً منهم (92) قيادي أكاديمي و(175) عضواً من مجالس النقابات المهنية والعمالية، أظهرت النتائج أن واقع المشاركة المجتمعية جاء بدرجة متوسطة، وأن درجة المعيقات للمشاركة المجتمعية جاءت بدرجة مرتفعة، فيما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) على درجة تقديرات أفراد عينة الدراسة لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي ولصالح عميد الكلية ومتغير الخبرة ولصالح من خبرتهم أقل من 5 سنوات على واقع المشاركة المجتمعية، فيما لم تظهر فروق دالة احصائية لمتغير لدرجة تقديرات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة على مجال معيقات المشاركة المجتمعية، كما لم تظهر فروق للتفاعل بين متغير المسمى الوظيفي والخبرة على تقديرات أفراد عينة الدراسة.

**الكلمات الدالة:** المشاركة المجتمعية، النقابات المهنية والعمالية، الجامعات الأردنية، العنف الجامعي.

**المقدمة**

يؤدي التعليم الجامعي دوراً مهماً في تطوير المجتمع وتنميته وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تمتلك المعرفة والعلم والتدريب في المجالات والتخصصات المختلفة، حيث توظف طاقتها وإمكانياتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع. وما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية ومعرفية وتغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية ومعرفية في مختلف جوانب الحياة، وظهور ملامح التغير بمختلف أشكالها خصوصاً في السلوك الاجتماعي والتربوي يؤكد على الدور المهم للجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر، مع المحافظة على البناء القيمي والأخلاقي في وجه هذه التحديات، لهذا فإن طبيعة هذه المستجدات وتحدياته تفرض على الجامعات بناء علاقة تفاعلية قوية مع مجتمعها، فلا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الجامعة من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، تعدّ الجامعات من أهم ركائز النظام التعليمي والتربوي، ليس فقط بسبب موقعها كهمزة وصل بين التعليم الثانوي والمجتمع، بل لأنها تمثل مرحلة انتقالية لسوق العمل (القرشي،2011).

وقد تصاعد محلياً الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع كشريك في التغيير والتطوير والتنمية وبخاصة في مجال التعاون مع الجامعات الأردنية الرسمية (Matjasko, et al, 2016) التي تشهد عدداً من القضايا التي تعترض العملية التعليمية وتؤثر سلباً عليها، حيث تشير العديد من الدراسات مثل دراسة حوامدة (2007) ودراسة العتوم ودراغمة (2014) إلى أن أحد أهم هذه القضايا هي ظاهرة العنف الجامعي التي تؤدي إلى خسائر مادية وأضرار بالممتلكات العامة ومكتسباتها. وفي الآونة الأخيرة، بدأت تصاحب المشاجرات الجماعية في الجامعات مظاهر مقلقة مثل: استخدام السلاح الأبيض والناري في هذه المشاجرات من قبل الطلبة، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة في الجامعات (السيارات، قاعات التدريس، وغيرها)؛ ومشاركة اشخاص من غير الطلبة في هذه المشاجرات من خارج أسوار الجامعات، وفي أحيان أخرى انتقال العنف من الجامعات إلى المجتمع المحلي

* قسم الادارة والاصول، كلية العلوم التربوية، الجامعة الاردنية. تاريخ استلام البحث 2016/8/24، وتاريخ قبوله 2016/10/1.



© 2019 عمادة البحث العلمي / الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وانتشاره على مستوى أوسع من نطاق الجامعات (بدح وسماوي، 2013).

ولمواجهة ظاهرة العنف الجامعي لابد من وجود تشارك في الحوار والنقاش والتوعية المستمرة، وتوجيه الطاقات الشبابية لجهود التنمية وتطوير مهاراتهم وسلوكياتهم، وتوفير البرامج التدريبية التي تمكن الطلبة من امتلاك مهارات الحوار والمناقشة، وإدارة المواقف والأزمات وضبط الانفعالات، بالإضافة لتعزيز منظومة القيم الدينية والاجتماعية وتوفير الأنشطة الاجتماعية والعمل الجماعي التطوعي وتحفيز الطلبة على المشاركة في هذه الأنشطة (عتوم ودراغمة،2014)؛ لذلك فلا بد من أن تتشارك العديد من الجهات في التعاون للقضاء على هذه الظاهرة، ومن هذه الجهات مؤسسات المجتمع المدني.

وتشمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (12) هيئة من التنظيمات الاجتماعية منتشرة في جميع مناطق المملكة وهي: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات الإجتماعية والخيرية ومنظمات البيئة والأندية الرياضية والشبابية ومنظمات حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية والمنظمات النسائية، ومنظمات أصحاب العمل وجمعيات الحماية والرعاية الصحية وما يعرف باسم منظمات المجتمع المدني (الخطيب،2003).

وتعدّ النقابات المهنية والعمالية من أهم مؤسسات المجتمع في الأردن حيث أنها مارست دوراً في شتى مجالات الحياة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، وتؤثر بقوة في التعبير عن توجهات الرأي العام في الأردن، إضافة إلى أنها تعدّ من أهم منابر التعبير السياسي، وتؤدي دوراً كبيراً في الواقع الاجتماعي في الأردن بحكم الخلفية الفكرية والسياسية والتنظيمية التي يتمتع بها قادة العمل الثقافي مما يعطيها دعما شعبيا واسعاً، وتعدّ أكثر تنظيماً ونشاطاً إضافة إلى كونها الأقدم والأعرق من بين مؤسسات المجتمع (الخطايبة،2010).

فطبيعة العصر تحتم بناء جسور من التواصل مع المجتمع لدعم عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يستوجب الأمر ضرورة إعداد إدارات ومسؤولين في الجامعات على كيفية التواصل مع المجتمع للمساهمة في إعداد طلبة الجامعة بالعلم والمعرفة والمهارة والقيم الإنسانية واستثمار طاقاتهم للمشاركة في أنشطة تخدم المجتمع، وإن المشاركة المجتمعية هي من الأدوار التي تعتمد على التدخل المهني الوقائي والإنمائي والعلاجي بهدف تحقيق الغرض الرئيسي للمشاركة، وهو تنمية الفرد والجماعة وتغيير المجتمع نحو الأفضل ويتطلب تحقيق المشاركة استخدام الجماعات والتنظيمات (أحمد، 2008) التي تمارس مختلف أنشطة البرامج مما يهيئ للأعضاء فرص تنمية المشاركة وغرس القيم وتحمل مسؤولية المهام والأدوار التي تتناسب مع مهاراتهم وخبراتهم (أبو عباة ونيازي، 2000).

فالمشاركة المجتمعية (Community Participation) كما يشير قاموس الخدمة الاجتماعية هي القيام بالدور المحرض على العمل التعاوني مع الآخرين وهو أفضل من التلقي السلبي للخدمات والمساعدات، وتعدّ المشاركة غرضاً مرغوبا فيه لبناء القدرات لدى العميل سواء أكان فرداً أوجماعة، (المعيلي،2014)، كما يقصد بها المساهمة والتعاون مع الآخرين في القيام بأنشطة تهدف إلى توفير خدمات يحتاجون إليها أو إيجاد حلول للمشكلات التي يعانون منها (حسانين، 2012) كما يشار إليها أيضاً على أنها عملية المشاركة الايجابية في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تشعر المواطنين أنها تشبع حاجات حقيقية تعود عليهم بالنفع وعلى مجتمعهم بالخير (سيد، 2011)، كما ويعرفها السلطان (2005: 34) بأنها "التعاون والتكامل مع مؤسسات العمل والإنتاج بهدف تحقيق الربط والتكامل بين البرامج الجامعية وحاجات المجتمع ومؤسساته".

وبهذا المفهوم تُعد المشاركة المجتمعية أساس أي جهد تنموي فهي بمثابة وسيلة تربوية تكسب مشاركتها المعرفة والمهارات وتعمق الولاء والانتماء للمجتمع (Matjasko, Massetti & Bacin, 2016).

وترتكز المشاركة المجتمعية على عدد من الأسس أهمها العقلانية بحيث يكون العمل الناجح معلناً من الناحية النظرية ودقيقاً من الناحية الأكاديمية (Clifford & Petrescu, 2012)، وأن يقوم على بيان المحتوى والمضمون فعملية المشاركة المجتمعية تتطلب وضع العملية ضمن إطار أوسع بطريقة متماسكة ومنطقية، وترتكز أيضا على إيجاد استراتيجية لجميع الجهات المتعاونة للتنفيذ العملي، وأن تكون أنموذجاً قابلاً للتطبيق (قدومي، 2008)، وأن تهدف إلى تنمية الشخصية الديمقراطية الواعية (العزيزي، 2006)، بالإضافة إلى ضرورة إزالة العقبات وتعديل القوانين والقرارات التي تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية والنظر الى أهمية المشاركة المجتمعية على أنها مسؤولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة كوسيلة للفهم المتبادل لجهود وموارد المجتمع والتنسيق بينها (العجمي، 2007).

كما أن المشاركة المجتمعية في التعليم في وقتنا الراهن لا تعتمد اعتماداً كلي على المؤسسة التعليمية وحدها، بل تطورت وانتشرت لتشمل المجتمع بشتى فئاته، ومع دخول عناصر جديدة العملية التعليمية والتربوية ظهر مفهوم المشاركة المجتمعية،

فالعملية التلعليمية هي عملية مجتمعية في المقام الأول؛ ويشير مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم كما ذكر كردي (59:2006) إلى أنه: "رغبة واستعداد أفراد، وهيئات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية ". في حين عرف العجمي (2007: 78) المشاركة المجتمعية بأنها :" ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة العملية التعليمية وقد يكون هؤلاء الأعضاء أفراداً أو جماعات، أو مؤسسات، وتعتمد سلوكياتهم على التطوعية والالتزام – وليس الجبر والإلزام –، والوعي والنزوع والوجدان والشفافية، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة "، **تنبع أهمية المشاركة المجتمعية من خلال عدد من النقاط وأهمها:** تمثل رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين منظمات التعليم وبين أفراد المجتمع، أو بينها وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (العجمي، 2007)، وتقوم بدور فعال في تنفيذ البرامج والمشاريع التربوية الأمر الذي يؤدي إلى تماسك أفراد المجتمع اجتماعياً، وتساعد على تضييق الفجوة بين ما يدرسه الطلبة داخل الأسوار وما يمارسونه من سلوكيات خارجها (صائغ ومتولي، 2005)، أن التربية والتعليم قضية عامة تشغل كل الناس، وتمس حياتهم وحياة أبنائهم، الأمر الذي يتطلب ضرورة مشاركة جميع الأطراف في قضايا وسياسات تعليم وتربية أبنائهم (العزيزي، 2006)، وتعدّ إحدى الآليات للتنمية الثقافية للأفراد فالتغيرات الناشئة عن التقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، وما يصاحبها من قابلية الفرد والجماعة لإدراك المنجزات الحضارية لهذا التقدم تستلزم بالضرورة تفعيل أدوار كافة التنظيمات المجتمعية لحماية الثقافة السائدة في المجتمع، وتقديمها بشكل يناسب إمكانية الأفراد، وتعد أداة للتنمية المهنية للأفراد فالتغير في طبيعة الأعمال والمهن الموجودة في سوق العمل يستلزم مشاركة فعالة من التنظيمات المجتمعية والمهنية من أجل تنمية مهنية مستمرة، خاصة في ظل النقد الموجه إلى المنظمات التربوية بما يخص مخرجاتها من القوى البشرية غير ملائمة لسوق العمل من حيث المعارف والمهارات اللازمة لمختلف الأنشطة الإنتاجية، وهي أداة لمواجهة أزمة الإنفاق في مجال التعليم، حيث ظهرت توجهات في ترشيد الإنفاقات التعليمية تقتضي ضرورة وجود مشاركة منظمات المجتمع في تحمل الأعباء في مجال التعليم (سليم، 2005). كما تقوم المشاركة بدعم وتأييد القائمين بالعمل التربوي بأشكال مختلفة من المشاركة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة شعور العاملين في النظام التعليمي بأهمية أدوارهم، ومكانتهم المرتفعة في المجتمع من خلال تنمية السلوك الجماعي لحل المشكلات والقضايا، كما تعد المشاركة وسيلة جيدة للتواصل البناء، وتبادل الآراء والأفكار والخبرات، والاستثمار الجيد للجهود والأنشطة، وتوجيه الطاقات لتحقيق الأهداف (أندلس، 2009).

**مجالات المشاركة المجتمعية في التعليم**

من أبرز مجالات المشاركة المجتمعية في التعليم والعملية التعليمية في الجامعات:

1. صياغة وتحقيق الأهداف التربوية سواء كانت أهداف قريبة أم بعيدة، على أن يؤخذ بعين الاعتبار وضوح الأهداف بالنسبة للبيئات المحلية وما تحققه من فائدة.
2. مجال المشاركة على مستوى السياسات التربوية وتشمل هذه المشاركة كافة الخطوات الإجرائية التي يتخذها القائمون على العمل التربوي لترجمة الأهداف التربوية للبرنامج المعتمد.
3. المشاركة في عملية التعليم والتعلم وتتضمن جوانب التعليم والتعلم التي يمكن الانخراط فيها وإنتاج وسائل تعليمية مثل تطوير مواد تعليمية ملائمة للطلبة، خصوصا فيما يتعلق بالمناهج الخاصة بالبيئة.
4. المشاركة في تمويل العملية فكلفة التعليم تتزايد بشكل مستمر، كما أن التحديات الاقتصادية التي تعانيها كثير من الدول تؤثرعلى موازنة التعليم (الخطيب،2006).
5. مجالات الدعم الفني والعلمي مثل الدراسات والبحوث والتدريب والإعلام التربوي والندوات وورش العمل.
6. مجالات تأمين الاحتياجات المادية ومنها المباني، والصيانة، وتأمين الأجهزة، وطباعة الكتب والنشرات التربوية (العواد،2002).
7. تقييم الحاجات والمطالب وذلك بالسماح لأعضاء المجتمع بالتعبير عن آرائهم والرؤى المستقبلية الخاصة بهم في تحديد التطورات والتحسينات والتغييرات المطلوب تحقيقها.
8. التدريب وذلك من خلال المشاركة في فعاليات التدريب الرسمية وغير الرسمية؛ بغرض تعزيز وتطوير مهارات الاتصال والتخطيط، وتوزيع الموارد التربوية والمالية.

9. التطبيق وذلك من خلال المشاركة في كافة الفعاليات الإدارية، والمساهمة في هيكلة وتحديد أساليب تطبيق العمليات المختلفة.

10. الرقابة والتقييم وذلك من خلال المشاركة في تقييم الفعاليات والعمليات التي تم الوصول إليها، مع تحديد نقاط القوة والضعف في تلك العمليات، وتحديد أساليب تطويرها تماشيا مع المطالب والأهداف التي تم تحديدها من قبل (حسين،2007).

إن اتصال مؤسسات التعليم العالي بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمر ضروري تفرضه المتغيرات المعاصرة، فلم يعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمراً اختيارياً؛ فهي مطالبة بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية ويجب أن يراعى في ذلك الاختيار والإعداد والتقويم، والوقوف على أهم المعوقات التى تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دورها في مجال خدمة المجتمع (Clifford & Petrescu, 2012).

وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة (العلماء والمفكرين) (Brandell, 2008).

والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، وهى علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف في أحيان أخرى، وهى في كلتا الحالتين تتأثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم باعتبارها نظام مفتوح، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، والأزمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول:

1- الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة.
2- الدور الذي اختاره لها رجال السياسة .
3- الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، ويرى أنه من الأولويات التي ينبغي أن تضطلع فيه.

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه (فاروق، 2003)، ومن أهم القضايا التي تستوجب المشاركة بين الجامعة والمجتمع هي ظاهرة العنف الجامعي التي أصبحت ظاهرة تقلق الدولة والأسرة والمجتمع.

وتعدّ ظاهرة العنف الجامعي من أخطر ما تواجهه المؤسسات التعليمية نظراً للدور الذي يتوقع من الجامعات تحقيقه في بناء شخصية الطالب وتطوير منظومته القيمية بما يسمح له أن يكون فرداً منتجاً وفاعلاً في مجتمعه (عتوم ودراغمة، 2014). ولا تتأتى معالجة العنف الجامعي من منظور عقابي فقط أو من خلال تغليظ العقوبات التأديبية، بل يجب أن يكون للإجراءات التنموية الاجتماعية الدور الأكبر من خلال تضافر جهود مكونات المجتمع من الأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع كافة، وذلك لحث الطلبة على الانخراط في برامج نافعة وذلك لما يترتب عليه من عدد من الآثار السلبية ومنها أن العلاقات بين الطلبة لن تسودها روح الزمالة والصداقة والاحترام المتبادل، إضافة إلى امتداده خارج أسوار الجامعة مما يفاقم من هذه الظاهرة، كما أن استمرار مظاهر العنف داخل الجامعات ينعكس سلبا على هيبتها واحترام الطلبة لها وبالتالي فقدانهم الثقة بها مادياً ومعنويا، ويترك آثاراً سلبية على العائلات التي ينتمي إليها الطلبة وينعكس سلبا على العملية التعليمية داخل الجامعات وذلك لأن الدراسة في الجامعات تتطلب الهدوء والاستقرار بعيدا عن مظاهر الفوضى والإزعاج التي تترافق مع أعمال العنف التي قد تؤدي إلى توقف التدريس لوقوع أحداث العنف بالقرب من القاعات الدراسية أو لانصراف الطلبة عن محاضراتهم إما للمشاركة بأعمال العنف أو لفضول الوقوف على أحداثها (الرفاعي، 2007).

ومن الآثار السلبية للعنف فى الجامعات التخريب والتدمير فى ممتلكات الجامعات الذي من شأنه أن يزيد من الأعباء المالية على الجامعات، والأثر المعنوي والنفسى على طلبة الجامعات والأثر على التحصيل التعليمى لهم وعلى المستوى التعليمى للجامعات بشكل عام مما سينعكس سلبياً على المخرجات الجامعية وكفاءة الطلبة في سوق العمل وعلى سمعة هذه الجامعات (Russ & Backer, 2007) .

وحيث أن زيادة العنف في الجامعات الأردنية والضرر الجسدي والنفسي بالإضافة الى الضرر المادي على الفرد وعلى المجتمع مثل الفاقد في ساعات العمل وكلفة الطوارئ والخدمات الطبية والقانونية يزيد من أولوية وأهمية مواجهة العنف في الجامعات ليس فقط من أجل مصلحة الجامعات بل فائدة للمجتمع بشكل عام حيث سيؤدي الى خفض معدلات العنف المجتمعي (العتوم ودراغمة، 2014).

لقد شهد الاردن خلال العقد الأخير العديد من حالات العنف المجتمعي، التي انعكست على الجامعات وكان عامل من عوامل العنف الجامعي وفي كثير من الحالات كان نتيجة لحالات انتقال العنف المجتمعي إلى داخل أسوار الجامعات ومن أهم الأسباب التي تؤدي الى العنف الجامعي كما أوردها بدح وسماوي (2013) التغير الذي حصل على البنية الثقافية في المجتمع من قبل وسائل الاعلام وفقدان القيادات التقليدية التأثير على شبابها والتغير الحاصل على التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، بالإضافة الى تغليب الانتماءات الضيقة العشائرية والجهوية على الانتماء الوطني حيث تتشكل المجموعات الشبابية والتجمعات الطلابية بناء على الانتماء أو المنطقة وذلك لوجود مفاهيم ومدركات خاطئة للعصبية القبلية، كما أن ضعف الوازع الديني لدى الشباب الجامعي له الدور الأكبر في غياب سمة التسامح والتكافل فيما بينهم، وللنظام التربوي دور في إهماله طرح مساقات لطبة الجامعة لتعليمهم تعاليم الدين الحنيف وقيمه السامية، التي تُعد بمثابة الدرع الوقائي لكل المشكلات الجامعية التي يمكن أن تواجهم، وبالتالي فشل النظام التربوي في بناء هوية وطنية جامعية لدى الشباب الجامعي. ومن الأسباب أيضاً وجود بعض الحواجز والمعيقات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تعيق تلبية طموحات الشباب وتفريغ طاقاتهم في أعمال إيجابية ونفعية مما يؤدي الى قلق الشباب الجامعي على مستقبلهم وفقدانهم الشعور بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتفشي البطالة بين الشباب.

ويذكر حسين (2014) عدداً من الأسباب المرتبطة بالبيئة الجامعية منها تأثير انتخابات مجالس الطلبة والمعالجة الأمنية للمشاجرات وعدم قدرة وكفاءة الحرس الجامعي في التعامل مع قضايا الطلبة وغياب المهارات الكافية للتعامل مع المشاجرات وعدم كفاية الإرشاد الاكاديمي والاجتماعي، والفراغ المنهجي للطلبة مثل عدم استخدام المكتبة، وعدم وجود برامج مصاحبة للمنهاج او إثرائية مثل الندوات وحفلات التعارف والرحلات الجامعية والأعمال التطوعية، والازدحام الشديد في مرافق الجامعة والحرم الجامعي، والقبولات الاستثنائية والمنح الخاصة، وتأثيرات الواسطة والمحسوبية في التعامل مع الطلبة.

وأوضحت دراسة ماتجاسكو وماتجاسكو (Matjasko & Matjasko, 2016) أن الأسباب الداعمة لمشاركة الشباب في العنف تكمن في تحقيق مكانة اجتماعية وأن يحسب لهم الآخرون حساباً اضافة الى فرص السيطرة الاجتماعية واكسابهم القوة والنفوذ وتحقيق العدالة الاجتماعية بالقوة وتحدي السلطة القائمة والتعبير عن حب المغامرة.

ولذلك فقد برزت الحاجة الملحة للمشاركة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة على اعتبار أنها تحقق أهدافاً عدة منها: زيادة تماسك المجتمع المحلي والعمل على تنمية وتطوير وإكساب الطلبة الجامعيين مهارات جديدة تمكنهم وتساعدهم على القيام بأعمالهم بمهارة وكفاءة في المجتمع، بالإضافة إلى أنها تساعد على تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه الجامعة والمساعدة على حلها (قدومي، 2008)، وهذا ما أكد عليه حسين (2007) حيث يرى أن المشاركة المجتمعية في التعليم تسد العديد من الثغرات التي يعاني منها المجتمع، وتمثل في نفس الوقت مورداً جديداً للتمويل، وتوفيرا لكوادر إدارية متخصصة، وإيجاد نظام يحقق خدمات متميزة للمعنيين بالمسألة التعليمية، وهي فضلاً عن كونها من أبرز صور التعبير عن الديمقراطية في مجال التعليم، فإنها تعد من أهم الآليات لتزويد المخططين التربويين وصانعي القرارات التربوية بمعلومات مهمة تسهم في نجاح خطط التطوير فى تحقيق أهدافها.

تُعد النقابات المهنية والعمالية شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى يؤكد عليها وجود المصالح والوعى الاجتماعى بين الطبقات حسب موقعها في عملية الإنتاج الاجتماعي وتعود نشأة النقابات المهنية في الأردن إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين بعد صدور الدستور الأردنى لعام 1952 إذ سمح لأصحاب المهن بتشكيل نقابات خاصة بهم، وتسهم النقابات المهنية بشكل فاعل فى القضايا العامة ولها موقف سياسى ثابت من كافة المصالح الوطنية والعربية الإسلامية مما يعطيها دعما شعبيا واسعاً، وتؤدي النقابات المهنية دوراً كبيراً في الواقع الاجتماعي والسياسي الأردني، حيث كان للنقابات موقفها الداعم لرفاه الشعب الأردني وقضايا الأمة الأساسية (الخطيب، 2003).

وقد نشطت النقابات المهنية في الأردن بشكل بارز ومهم في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين لعدة عوامل منها الخبرات المتراكمة في العمل النقابي والأعداد الكبيرة من المهنيين المنتسبين للنقابات، وفتح باب الحريات وتعزيز الديمقراطية والمشاركة القوية للنقابات في قضايا المجتمع الأردني، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والمهرجانات

والمعارض وإصدار المجلات النقابية والدعم المالي الذي قدمته النقابات للمنظمات الخيرية في الأردن لدعم الشعب العربي في فلسطين والعراق والسودان وسوريه في أثناء الأزمات التي تعرضوا لها (رشيد،2011).

وبلغ مجموع النقابات المهنية 14 نقابة يقدر عدد أعضاءها (179) ألف تقريباً موزعة على النقابات التالية:( نقابة المهندسين الأردنيين، نقابة الجيولوجيين، نقابة الأطباء البيطريين، نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات، نقابة الفنانين الأردنيين، نقابة مقاولين الإنشاءات، نقابة المهندسين الزراعيين، نقابة الصيادلة، نقابة الأطباء، نقابة الصحفيين، نقابة أطباء الأسنان، نقابة المحاميين، نقابة المعلمين، رابطة الكتاب)، أما النقابات العمالية الرسمية فبلغ مجموعها 17 نقابة وعدد الأعضاء (103) ألف تقريبا موزعة على النقابات (المرصد العمالي الأردني، 2014).

**أهداف النقابات العمالية والمهنية الرسمية في الاردن**

تسعى النقابات بشكل عام إلى تحقيق عدد من الأهداف الخاصة وبما يضمن وجودها القانوني، وتتمثل هذه الأهداف بما يلي حسب ما أشار إليها (درة وعليان وحداد، 2006):

1- تنظيم المهنيين والعمال في نقابات فاعلة وقادرة للدفاع عن حقوقهم الوظيفية، سواء المتعلقة بظروف العمل أو تلك المتعلقة بعلاقاتهم مع أصحاب العمل، وتأمين أوضاع تحقق لهم العيش الكريم والأمن العملي والاجتماعي.

2- تمكين العامل من إبداء رأيه والتعبير عنه بالوسائل المشروعة، وبما يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب لرفع درجة مستوى العامل مادياً ومعنوياً.

3- تنظيم المهن وتطويرها بالأساليب الحديثة للرقي بالإنتاجية بما ينعكس إيجابياً على العملية التنموية الشاملة أتجاه الفرد العامل والوطن.

4- ضمان استقرار الأجور والتعويضات المختلفة والحماية الاجتماعية في مجال التأمين الصحي والحماية من حوادث العمل والأمراض المهنية، وضبط العلاقة بين العامل ومؤسسة العمل لتكون قائمة على الاحترام المتبادل وبما يخدم مصالح الطرفين.

5- الانفتاح على المجتمع لاكتساب واكساب تجاربهم المهنية والتنظيمية بما يوجد نوع من الشراكات الفاعلة والداعمة لمستلزمات العمل الفاعل والمستقر، وتطوير الوسائل لخدمة اعضائها وخدمة مجتمعها.

6- استغلال الخبرات والمهارات المهنية التي تمتلكها النقابات لصالح المجتمعات المحلية من شباب وكبار سن وأطفال من خلال توجيههم واشراكهم في برامج تناسب أعمارهم واحتياجاتهم.

**الدراسات السابقة:**

قد أجريت العديد من الدراسات عن المشاركة المجتمعية، كدراسة كردي (2006) التي هدفت الى التعرف على أهم التجارب المعاصرة في مجال المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية بمدينة الرياض، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الباحثة كأداة بحثية الاستبانة لمعرفة آراء عينة الدراسة والمكونة من (40) خبير من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود والعاملين بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية و(40) من أولياء أمور طلبة المدارس الثانوية ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن أكثر من نصف بنود الأسس والمجالات الخاصة بمشاركة المجتمع لتطوير المؤسسات التعليمية بمدينة الرياض هي بنود ناقصة وغير محققة في الواقع وأنه يجب تفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية في النهوض بالتعليم ومؤسساته عن طريق توفير الأدوات والأجهزة والرعاية الطلابية في شتى المجالات بالإضافة الى تفعيل الأنظمة التربوية اللازمة للمشاركة في مجال التعليم وتفعيل مشاركة القطاع الخاص لتكوين مشاركة فاعلة في مجال التعليم وتطويره من خلال تدريب الطلبة في المؤسسات الاقتصادية المختلفة والمشاركة في تمويل التعليم.

وفي دراسة بيكر ورس (Backer, Russ, 2007) التي هدفت إلى تقصي فاعلية استخدام العديد من المدارس والجامعات والهيئات المجتمعية المشاركة المجتمعية في اعداد برامج وقائية من العنف بين الشباب، وقد تم استخدام المنهج النوعي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال اجراء مقابلات مبدئية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مع المسؤولين في مقاطعة أورانج في الولايات المتحدة الأمريكية، لتحديد القيادات المؤثرة في المجتمع، لتحديد فئة الشباب الذي سيتم تطويعهم في تطبيق البرامج الوقائية من العنف في 28 جامعة في مقاطعات مختلفة و50 هيئة مجتمعية تخدم الشباب، وخرجت المقابلات عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى مقابلة

12 قائد تربوي رسمياُ لاعداد برامج وقائية من العنف بين الشباب، وأظهرت النتائج أن المشاركة المجتمعية بين المدارس والجامعات والهيئات المجتمعية توفر الوقت والجهد والمال الذي قد يقع على عاتق جهة واحدة، وأن فاعلية البرامج الوقائية كانت أنفع بنسبة 29% من العمل على انفراد.

وأجرى فوراك (Vorak, 2008) دراسة هدفت الى الكشف عن أهمية المشاركة المجتمعية بين شباب الجامعات ذوي الثقافات والمعتقدات المتنوعة، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي التفاعلي، من خلال مقابلات شبه مقننة ومقابلات مفتوحة، تكونت عينة الدراسة من (182) طالب وطالبة في جامعة فكتوريا في مدينة كندا، وقد أشارت النتائج إلى أن المشاركة المجتمعية تكسبهم مهارات جديدة ونظرة عقلية وإلمام جيد بقضايا مجتمعهم والمناهج التعليمية ومدى ملاءمتها لقضايا المجتمع، كما تساعد المشاركة المجتمعية الشباب على البحث والتأمل وتعدهم لتحمل المسؤولية.

وفي دراسة براندل (Brondell, 2008) هدفت إلى تقصي معيقات المشاركة المجتمعية في جامعة ميشجان وقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال استطلاع آراء الطلبة حول معيقات المشاركة المجتمعية والحلول لها، وقد تم توزيع استبانة على عينة الدراسة البالغ عددها (156) طالب وطالبة من جامعة ميشجان، وانتهت الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية لدى الشباب تواجه ثلاث معضلات، أولا: غياب الثقة في العلاقات المجتمعية، خاصة الثقة في الحكومات، وثانيها: عدم الثقة بين الشباب والمؤسسات الاجتماعية، والثالثة: فقدان الثقة بين المسؤولين والشباب وفقدان التواصل بينهم عبر قنوات الحوار العام، ووضعت الدراسة ثلاث أسس لنجاح المشاركة المجتمعية، أولاهما: أن تكون المشاركة المجتمعية في مواجهة القضايا والمشكلات الواقعية، وثانيهما: أن تكون صادقة، وثالثهما: أن تكون عادلة.

وفي دراسة كليفورد وبيتروسكو (Clifford & Petrescu, 2012) هدفت إلى الكشف عن المفاتيح الأساسية في استدامة المشاركة بين الجامعات والمجتمعات المحلية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أداة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من (50) عضو هيئة تدريس واداري في جامعة ميتشغان الشرقية، و(87) من أفراد المجتمع المحلي من رؤساء وأعضاء المنظمات التطوعية وحيث أشارت الدراسة إلى أنه هناك ثلاثة أبعاد ( مفاتيح) الرئيسة لاستدامة المشاركة المجتمعية وهي البعد الأول: البعد الداخلي (السياسة الداخلية للمنظمة، الديناميات التنظيمية، الثقافة الداخلية في الجامعة)، البعد الثاني: البعد الخارجي ويتمثل في (ديناميات المجتمع وعلاقاته فيما بينه، إدارة الموارد وعدم هدر الطاقات البشرية، تنمية الهوية المجتمعية للطلبة الجامعيين)، والبعد الثالث هو البعد الشخصي ويتمثل في (علم النفس للشخصيات، والكفاءات، والقضايا المهنية لأعضاء هيئة التدريس) وأنه للحصول على مشاركة مجتمعية مستدامة يجب الاشتراك وتشارك الأبعاد الرئيسة التي تؤدي إلى بناء قدرات وقيمة للمجتمع ايجابية وذلك من خلال بناء علاقات ناجحة بين الجامعة والمجتمع.

وأجرى درادكة ومعايعة (2014) دراسة هدفت إلى تعرف مستوى المشاركة الاستثمارية بين الجامعات الأردنية ومؤسسات القطاع الخاص، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (240) عضو هيئة تدريس اختيرت بالطريقة العشوائية من عدد من الجامعات، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى المشاركة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطاً على جميع مجالات الشراكة.

وقد أجرى الشثري (2015) دراسة هدفت الى التعرف على مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. والتعرف الى فعالية ومعوقات تطبيق المشاركة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. وتم التوصل إلى مقترحات لاستخدام جامعة الشركات لتفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. وقد تم تطبيق المنهج الوصفي على عينة الدارسة وهي (٧٧) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. و(١٣٤) عضواً من جامعة الملك سعود حيث تم اختيار العينة من ثلاث كليات بنفس المسمى والتخصص من كلا الجامعتين. وتم إعداد استبانة مكونة من (٥١) عبارة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها - : أن تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية سيجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية والمجتمع، وسيساعد على افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية وإكسابهم الكفايات اللازمة وأن من أهم المتطلبات لتفعيل العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات الحكومية إعداد دليل شامل بالتعاون بين الجامعات وبين المؤسسات بآليات إنشاء الشركات الجامعية ومن أهم المعوقات التي تواجه تفعيل العلاقة

بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات الحكومية غياب الجانب التطبيقي العملي لبحوث أعضاء هيئة التدريس وميلها الى الجانب النظري.

دراسة باكون وماسيتي وماتجيسكو (Massetti Bacon,& Matjasko, 2016 ) هدفت إلى اقتراح منهج تقييمي للبرامج الوقائية لمنع العنف المجتمعي، من خلال المشاركة المجتمعية بين الشركاء الأكاديمين والمجتمع وأصحاب المصالح في وضع برامج طويلة المدى في منع العنف بين الشباب وذلك بالمشاركة بين الجامعات والمجتمع وتقييم للجهود التي لها تأثير على مستوى المجتمع المحلي في معدلات العنف بين الشباب، وقد تم استطلاع آراء المسؤولين نحو أهم البنود اللازمة وضعها في المنهج التقييمي المقترح من خلال استخدام أداة المقابلة، وبلغ عددهم (254) مسؤول في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع وأصحاب المصالح، وقد تم وضع منهج تقييمي صارم على هذه االبرامج الوقائية من العنف الجامعي مدته 5 سنوات.

**التعقيب على الدراسات السابقة**

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، لاحظ الباحثان أن معظم الدراسات قد تناولت المشاركة المجتمعية في التعليم وكيفية تفعليلها مع القطاع الخاص والمؤسسات المدنية والمحلية وأصحاب المصالح، فيما نجد أن الدراسة الحالية اتفقت مع بعض الدراسات في هدف المشاركة المجتمعية في الجامعات لمواجهة العنف الجامعي كدراسة (Backer, Russ, 2007)، (Matjasko, Massetti, Bacon,2016)، وقد تميزت الدراسة الحالية في بحثها أولاً عن واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية باعتبارها نقابات مهنية تسعى إلى تمكين الشباب مهنيا واجتماعياً للحد من ظاهرة العنف الجامعي، فيما ركزت باقي الدراسات على المشاركة مع القطاع الخاص والمؤسسات المدنية العامة الغير مهنية وأصحاب المصالح. وثانياً تناولت المعيقات والصعوبات التي تواجه المشاركة المجتمعية كما أنها اقترحت آليات تدعم التعاون بين الشريكين.

**مشكلة الدراسة:**

تعدّ مؤسسات المجتمع المدني ممثلاً للشرائح المختلفة في المجتمع، إضافة لكونها ممثلة لكافة فئات المجتمع وانتماءاته المختلفة، ولها فروع موزعة على كافة مناطق المملكة، لذا جاءت الدراسة للبحث في قدرة النقابات العمالية والمهنية باعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني المهمة من خلال المشاركة المجتمعية مع الجامعات لمواجهة العنف الجامعي، فالعنف الجامعي يندرج تحت إطار العنف المجتمعي، وتأثيره لا يقتصر فقط على المجتمعات والمسيرة التعليمية، إنما يتأثر ويؤثر بالمجتمع بكافة فروعه وخاصة أن نسبة كبيرة من خريجي الجامعات مآلهم في النهاية الانضمام للنقابات، وبالتالي تصبح جزءاً من المشكلة وجزءاً من الحل، حيث أن معظم مخرجات التعليم ستكون مدخلاً للنقابات مستقبلاً. لذا فإن مشكلة الدراسة تتحدد في تقصي واقع للمشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية الرسمية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي، وبصورة أكثر تحديداً جاءت الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) في تحديد درجة واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر مجالس النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، الخبرة؟

**هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة الحالية إلى تقصي واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي وذلك من خلال إيجاد الطرق والأساليب للحد من ظاهرة العنف الجامعي والدفع نحو العملية التعليمية في المجتمع إلى الازدهار والتطور والاستثمار في رأس المال البشري وهو رأس المال الحقيقي.

**أهمية الدراسة:**

**تتحدد أهمية الدراسة في:**

الأهمية النظرية: إضافة تربوية في مجال المشاركة المجتمعية للأدب النظري يفيد الباحثين والبحث العلمي.

الأهمية التطبيقية: من خلال إيجاد الطرق وآليات تعاون بين الشريكين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية للمساعدة في مواجهة العنف الجامعي، كما يمكن أن تفيد نتائج الدراسة في نشر الوعي المجتمعي حول عملية المشاركة المجتمعية، وأهمية العمل الجماعي بالإضافة إلى تنمية وتطوير وتوسيع مجالات التعاون والشراكة في مختلف المجالات، والمساعدة في إيجاد فئات شبابية تتمتع بقدرات عملية ومهنية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

**مصطلحات الدراسة**

اشتملت الدراسة على مصطلحات سيتم تعريفها مفاهيمياً واجرائياً على النحو الآتي:

- المشاركة المجتمعية:

يعرفها شيلي وبلاك (Chile & Black, 2015: p244) "مفهوم واسع يستكشف الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع في الاستدامة والاستثمار الاجتماعى مع الجامعات".

**وتعرف إجرائياً: هى آليات التعاون بى مؤسسات المجتمع فى الأردن ممثلة بالنقابات المهنية والعمالية الرسمية مع الجامعات الأردنية الرسمية لتحقيق فائدة للمجتمع من خلال التخطيط والتنفيذ والتقييم والمتابعة لمواجهة العنف الجامعي التي ستقاس من خلال الأداة المعدة لهذا الغرض في هذه الدراسة.**

- **العنف الجامعي**

عرفه حسين (2014: 173) : بأنه "جملة من الممارسات الإيذائية التي تشمل الاعتداء الجسدي أو النفسي أو الاجتماعي وتدمير الممتلكات واستباحة القيم الجامعية وإلحاق الأذى والضرر بالطلبة أو ممتلكات الجامعة".

أما إجرائياً فيعرف بأنه: السلوك الذي يتبناه بعض الطلبة أو مجموعات من الطلبة داخل الحرم الجامعي ضد زملائهم لإثبات الذات وتحصيل مكاسب اجتماعية أو ثقافية أو سياسية باستخدام الأدوات الحادة أو الأسلحة أو الإساءة النفسية أوالإساءة اللفظية وإتلاف الممتلكات في مرافق الجامعة ومحيطها.

- **مؤسسات المجتمع المدني:**

عبارة عن تنظيمات تطوعية حرة تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها بشرط التزامها بما يعرف معايير العمل في إطار المجتمع وهي الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنويع والاختلاف (محمود،2012).

وتعرف مؤسسات المجتمع المدنى إجرائياً: منظمات قانونية تجمع أشخاص يشتركون بمهنة أو عمل معين بهدف تطوير وتحسين ظروفهم فى العمل بمختلف النواحى والحفاظ على مصالحهم ومن أهدافها تنمية المجتمع المحلى الأردنى والمساعدة على حل القضايا التى تواجهه وتشكيل لجان خاصة لذلك، ونقصد بمؤسسات المجتمع في هذه الدراسة النقابات المهنية والعمالية الرسمية في الأردن.

**حدود الدراسة**

تتحدد الدراسة بالحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية: تتخدد الدراسة بموضوعها الذي يبحث في الكشف عن واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي.
2. الحدود البشرية اقتصرت الدراسة على أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية.
3. الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي 2016/2015.

**الطريقة والاجراءات**

**منهجية الدراسة**

نهجت هذه الدراسة المنهج المسحي الوصفي، على الشكل الآتي:

**مجتمع الدراسة**

تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية للجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من رؤساء ونواب الرئيس وعمداء الكليات، وأعضاء مجالس النقابات العمالية والمهنية الرسمية في الأردن والبالغ عددها (31) نقابة مهنية وعمالية، بواقع (14) نقابة مهنية و(17) نقابة عمالية، وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (427) منهم (119 )عضواً من القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، و(308) عضواً من نقباء وأعضاء المجالس النقابية، وذلك بالرجوع إلى المواقع الإلكترونية للجامعات الأردنية والتعليم العالي، والمواقع الإلكترونية للنقابات المعنية والعمالية الرسمية في الأردن إضافة إلى إحصائيات المرصد العمالي الأردني للعام 2014 .

**عينة الدراسة**

تم اختيار الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة آل البيت وجامعة عجلون الوطنية وجامعة الزرقاء وجامعة مؤته وجامعة الزيتونة وجامعة الحسين بن طلال لتمثل كافة مناطق المملكة (شمال، وسط، جنوب) كعينة قصدية، التي يتشكل مجتمعاتها من (92) عضواً، ومن تم اختيار عينة عشوائية من مجالس النقابات المهنية والعمالية والبالغ مجتمعها (175) عضواً وبلغت عينة الدراسة (267) فرداً، والجدول الآتي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة:

**الجدول (1)**

**توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة**

| المتغير | الفئات | العدد | النسبة المؤية |
|---|---|---|---|
| المسمى الوظيفي | رئيس الجامعة | 1 | 0.4% |
| | نائب رئيس الجامعة | 9 | 3.4% |
| | عميد الكلية | 82 | 30.7% |
| | نقيب | 16 | 5.9% |
| | عضو مجلس نقابة | 159 | 59.6% |
| | المجموع | 267 | 100% |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 78 | 29.2% |
| | 5-10 سنوات | 100 | 37.5% |
| | أكثر من 10 سنوات | 89 | 33.3% |
| | المجمـوع | 267 | 100% |

**أداة الدراسة**

لقد تم تطوير أداة الدراسة من خلال الاعتماد على الأدب السابق المتعلق بالموضوع، ولأغراض الدراسة الحالية تم استخدام أداة الاستبانة لتحقيق هدف الدراسة التي تقيس درجة واقع المشاركة المجتمعية لمواجهة العنف الجامعي على مقياس ليكرت الخماسي، وعلى النحو الآتي: (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً). وتكونت الأداة في صورتها الأولية من (29) فقرة تقيس المشاركة المجتمعية لمواجهة العنف الجامعي موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسة.

**صدق أداة الدراسة: صدق المحتوى (المحكمين)**

تم التحقق من صدق محتوى أداة المشاركة المجتمعية من وجهة نظر، عن طريق عرضها على لجنة من المحكمين وعددهم (12) محكماً من المختصين في أصول التربية في الجامعات الأردنية وخبراء في مجال العمل النقابي، وطلب منهم تقييم درجة ملاءمة فقرات الاستبانة لما وضعت لقياسه، وانتمائها للمجال الذي تنتمي اليه، ودرجة وضوح الصياغة اللغوية للفقرات، واقتراح التعديلات المناسبة، وقد تم الأخذ بالفقرات التي حصلت على 80% فما فوق من التقييم الإيجابي، وعلى ضوء تعديلات المُحكمين

وملاحظاتهم، تم إجراء التعديلات والتصويبات في الصياغة اللغوية لبعض الفقرات وحذف بعض الفقرات، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (26) فقرة موزعة على مجالين رئيسيين وهي:

المجال الأول: واقع المشاركة المجتمعية ويتكون من (16) فقرة.

المجال الثاني: معيقات المشاركة المجتمعية بين الجامعات والنقابات ويتكون من (10) فقرات.

**ثبات أداة الدراسة**

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معاملات الثبات لواقع المشاركة المجتمعية وتم استخدام معادلة كرونباخ ألفا لاستخراج الاتساق الداخلي، إذ تراوحت قيم معاملات الثبات لواقع المشاركة المجتمعية للمجالات بين (0.78 – 0.80) وهي تعد معاملات مرتفعة، والجدول (4) يوضح قيم معامل كرونباخ ألفا للمجالات.

**جدول (2)**

**قيم معامل كرونباخ ألفا لمجالات الأداة**

| الرقم | المجالات | عدد الفقرات | معامل كرونباخ ألفا |
|---|---|---|---|
| 1 | واقع المشاركة المجتمعية | 16 | 0.80 |
| 2 | معيقات المشاركة المجتمعية بين الجامعات والنقابات | 10 | 0.78 |

**تصحيح أداة الدراسة**

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي التدريج (Likert) المكون من خمس درجات للموافقة مرتبة ترتيباً تنازلياً على النحو الآتي: كبيرة جداً (5) درجات، كبيرة (4) درجات، متوسطة (3) درجات، قليلة (2) درجة، قليلة جداً (1)، لتقدير درجة واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية لمواجهة العنف الجامعي، وتم تحديد معيار الحكم على متوسطات أداة الدراسة كالآتي:

طول الفئة = (الحد الأعلى – الحد الأدنى للتدرج)/ عدد المستويات = $\frac{5-1}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$

وبناءاً على ذلك فإن معيار الحكم على درجة واقع المشاركة على نتائج الدراسة الكمية، وفقاً للمعيار الآتي:

- درجة منخفضة: 1+1.33= 2.33.
- درجة متوسطة: 2.34+1.33= 3.67.
- درجة مرتفعة: 3.68 إلى 5.

**المعالجات الاحصائية**

- للإجابة عن السؤال الأول والثاني: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- للإجابة عن السؤال الثاني: تم استخدام تحليل التباين الثنائي One Way Anova لاستخراج الفروق.

**نتائج الدراسة**

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، الذي ينص على: ما واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لدرجة واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي، والجدول الآتي يبين ذلك:

**جدول (3)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لتقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية للمشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي**

| رقم المحور | المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | معيقات المشاركة المجتمعية بين الجامعات والنقابات | 3.42 | .76 | 2 | متوسطة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | واقع المشاركة المجتمعية | 2.88 | .56 | 3 | متوسطة |
| الدرجة الكلية لواقع المشاركة المجتمعية | | 3.15 | .67 | – | متوسطة |

* الدرجة العظمى (5).

إذ تبين من نتائج جدول (3) أن واقع المشاركة المجتمعية حسب تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي وجاءت بدرجة متوسطة؛ بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.67)، وقد جاء مجال معيقات المشاركة المجتمعية بين الجامعات والنقابات في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.76) بدرجة متوسطة، وجاء مجال واقع المشاركة المجتمعية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (.56) بدرجة متوسطة، وفيما يلي عرض النتائج لكل مجال على حده.

**جدول (4)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لتقديرات عينة الدراسة على المجال الأول واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 12 | يستخدم كلا الطرفين الإمكانيات المادية للمشاركة المجتمعية. | 3.90 | 0.39 | 1 | مرتفعة |
| 9 | يتيح الطرفان الإمكانيات المادية (الملاعب، المكتبة، المرافق) لإقامة أنشطة المجتمع. | 3.13 | 0.36 | 2 | متوسطة |
| 10 | يشارك الطرفان بشكل مباشر في تقديم الدعم الفني في مجال التخصص عند الحاجة. | 3.11 | 0.32 | 3 | متوسطة |
| 11 | يستخدم كلا الطرفين الإمكانيات البشرية للمشاركة المجتمعية. | 3.11 | 0.42 | 3 | متوسطة |
| 13 | يمكن للنقابات الانتفاع بالمنشآت الجامعية عند الحاجة. | 2.97 | 1.25 | 5 | متوسطة |
| 14 | تستثمر النقابات في الجامعة بمشاريع إنتاجية صغيرة. | 2.96 | 0.38 | 6 | متوسطة |
| 15 | تعد عملية التربية والتعليم في المجتمع مسؤولية مشتركة لكلا الطرفين. | 2.82 | 0.74 | 7 | متوسطة |
| 1 | توجد خطة إستراتيجية للمشاركة المجتمعية لدى الطرفين. | 2.79 | 0.79 | 8 | متوسطة |
| 16 | تقتصر المشاركة بين الجامعات والنقابات على التخصصات العلمية. | 2.78 | 0.70 | 9 | متوسطة |
| 2 | توجد هياكل تنظيمية للمتابعة لدى الطرفين. | 2.75 | 0.70 | 10 | متوسطة |
| 3 | توجد برامج توعية بأنشطة لخدمة المجتمع معلنة. | 2.73 | 0.65 | 11 | متوسطة |
| 4 | توجد تغذية راجعة عن المشاركة المجتمعية بين الطرفين لتحسين ممارسة العمل. | 2.70 | 0.64 | 12 | متوسطة |
| 5 | يوفر الطرفان قاعدة بيانات عن الاحتياجات المجتمعية. | 2.60 | 0.66 | 13 | متوسطة |
| 6 | توجد رؤية واضحة للمشاركة المجتمعية لدى الطرفين. | 2.59 | 0.50 | 14 | متوسطة |
| 7 | يشارك الطرفان في الفعاليات التي يقيمها الطرف الآخر. | 2.58 | 0.49 | 15 | متوسطة |
| 8 | يجري تفعيل خطة المشاركة المجتمعية بين الطرفين من خلال أنشطة متنوعة (مؤتمرات، ندوات، نشرات، ملصقات). | 2.58 | 0.48 | 15 | متوسطة |
| **الدرجة الكلية** | | **2.88** | **.56** | – | متوسطة |

يتبين من خلال الجدول (4) أن درجة تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية على المجال الأول واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية ككل جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي ( 2.88) وانحراف معياري (0.56). ويشير الجدول أن الفقرة (12) (يستخدم كلا الطرفين الإمكانيات المادية للمشاركة المجتمعية)، قد احتلت المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.39) وبدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة (9) (يتيح الطرفان الإمكانيات المادية (الملاعب، المكتبة، المرافق) لإقامة أنشطة المجتمع) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.13) وانحراف معياري (0.36) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة (7) و(8) (يشارك الطرفان في الفعاليات التي يقيمها الطرف الآخر)، (يجري تفعيل خطة

المشاركة المجتمعية من خلال أنشطة متنوعة (مؤتمرات، ندوات، نشرات، ملصقات) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري (.49)، بمتوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري (0.48) على التوالي وبدرجة متوسطة.

**جدول (5)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الثاني معيقات لمشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف المجتمعي مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 25 | ضعف الثقافة التطوعية للمشاركة المجتمعية. | 3.88 | .67 | 1 | مرتفعة |
| 24 | ضعف قدرات الكوادر المؤهلة في النقابات | 3.67 | .92 | 2 | متوسطة |
| 22 | صعوبة ممارسة المشاركة المجتمعية لكثرة متطلباتها. | 3.58 | 1.05 | 3 | متوسطة |
| 19 | عدم وجود تمويل للمشاركة المجتمعية | 3.51 | .79 | 4 | متوسطة |
| 23 | ضعف ثقة المجتمع بالعمل النقابي بالمجال التعليمي. | 3.47 | .82 | 5 | متوسطة |
| 20 | المشاركة المجتمعية مضيعة للوقت. | 3.42 | .79 | 6 | متوسطة |
| 18 | عدم وجود دعم من الإدارات العليا لكلا الطرفين | 3.37 | .85 | 7 | متوسطة |
| 17 | قلة الوعي لأهمية المشاركة المجتمعية | 3.12 | .93 | 8 | متوسطة |
| 21 | المشاركة المجتمعية لا تلقى الاستحسان من أفراد المجتمع. | 3.11 | .60 | 9 | متوسطة |
| 26 | اختلاف اتجاهات العمل بين النقابات والجامعات. | 3.05 | .73 | 10 | متوسطة |
| **الدرجة الكلية** | | **3.42** | **.76** | – | **متوسطة** |

بينت النتائج في الجدول (5) أن درجة تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية على المجال الثاني معيقات لمشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية ككل جاءت متوسطة بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (.76)، وأظهر الجدول أن الفقرة (25) (ضعف الثقافة التطوعية للمشاركة المجتمعية) قد احتلت المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.67) وبدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة (24) (ضعف قدرات الكوادر المؤهلة في النقابات) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.92) وبدرجة متوسطة، بينما احتلت الفقرة (26) (اختلاف اتجاهات العمل بين النقابات والجامعات) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.05) وانحراف معياري (0.73) وبدرجة متوسطة.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تحديد واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر مجالس النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، الخبرة ؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الثنائي للفروق بين تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر مجالس النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، الخبرة حيث كانت النتائج كالآتي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية الرسمية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، والجدول (6) يوضح ذلك.

**جدول (6)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي**

| المجال | المسمى الوظيفي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| واقع المشاركة المجتمعية | رئيس الجامعة | 1 | 2.90 | .87 |
| | نائب رئيس الجامعة | 9 | 3.30 | .93 |
| | عميد الكلية | 82 | 3.58 | 1.17 |
| | رئيس نقابة | 16 | 2.23 | .78 |
| | عضو مجلس النقابة | 159 | 3.12 | 1.03 |
| معيقات المشاركة المجتمعية | رئيس الجامعة | 1 | 2.78 | .70 |
| | نائب رئيس الجامعة | 9 | 3.40 | 1.11 |
| | عميد الكلية | 82 | 3.92 | 1.26 |
| | رئيس نقابة | 16 | 3.99 | 1.09 |
| | عضو مجلس النقابة | 159 | 3.51 | .92 |
| **الدرجة الكلية** | رئيس الجامعة | 1 | 2,84 | .91 |
| | نائب رئيس الجامعة | 9 | 3.35 | .87 |
| | عميد الكلية | 82 | 3.75 | .77 |
| | رئيس نقابة | 16 | 3.11 | .54 |
| | عضو مجلس النقابة | 159 | 3.31 | .56 |

تشير النتائج في الجدول (6) إلى وجود فروقاً ظاهرية بين متوسطات واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي ولصالح عميد الكلية.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، والجدول (7) يوضح ذلك.

**جدول (7)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة**

| المتغير | سنوات الخبرة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| واقع المشاركة المجتمعية | أقل من 5 سنوات | 78 | 3.30 | 1.01 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 100 | 3.56 | .94 |
| | أكثر من 10 سنوات | 89 | 3.41 | 1.08 |
| معيقات المشاركة المجتمعية | أقل من 5 سنوات | 78 | 3.80 | 1.15 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 100 | 3.43 | 1.14 |
| | أكثر من 10 سنوات | 89 | 3.36 | 1.05 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **الدرجة الكلية** | أقل من 5 سنوات | 78 | 3.55 | 1.08 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 100 | 3.49 | .94 |
| | أكثر من 10 سنوات | 89 | 3.38 | .70 |

تشير النتائج في الجدول (7) إلى وجود فروقاً ظاهرية بين متوسطات واقع المشاركة المجتمعية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. ولصالح من خبرتهم أقل من 5 سنوات ولتحديد مستويات الدلالة الاحصائية لدرجة الفروق، تم استخدام اختبار تحليل التباين الثنائي، والجدول (8) يوضح ذلك:

**جدول (8)**

**نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لتقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والتفاعل بينهم**

| المتغيرات | المجالات | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المسمى الوظيفي قيمة هوتتلنغ= 36.059287 | واقع المشاركة المجتمعية | 26.48 | 1 | 26.48 | 26.72 | .000 |
| | معيقات المشاركة المجتمعية | 48.30 | 1 | 48.30 | 69.68 | .000 |
| سنوات الخبرة قيمة هوتلنغ= 14.173643 | واقع المشاركة المجتمعية | 53.9 | 1 | 53.9 | 54.43 | .000 |
| | معيقات المشاركة المجتمعية | .003 | 1 | .003 | .004 | .947 |
| المسمى الوظيفي *سنوات الخبرة | واقع المشاركة المجتمعية | 4.34 | 1 | 4.34 | 4.38 | .037 |
| | معيقات المشاركة المجتمعية | 2.25 | 1 | 2.25 | 3.24 | .072 |
| الخطأ | واقع المشاركة المجتمعية | 423.17 | 264 | .99 | | |
| | معيقات المشاركة المجتمعية | 296.03 | 264 | .69 | | |
| المجموع | واقع المشاركة المجتمعية | 545.08 | 266 | | | |
| | معيقات المشاركة المجتمعية | 357.23 | 266 | | | |

– أظهرت النتائج في الجدول وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) على درجات تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية الرسمية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي على مجالي واقع المشاركة ومعيقات المشاركة المجتمعية ولصالح عميد الكلية.

– كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) على درجات تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في لجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة على المجال (واقع المشاركة المجتمعية) ولصالح من خبرتهم أقل من 5 سنوات في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) للمجال معيقات المشاركة المجتمعية.

– أشارت النتائج لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) على درجات تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في لجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً للتفاعل بين متغير المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة على جميع مجالات الأداة والدرجة الكلية.

**مناقشة النتائج:**

**أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، الذي ينص على: ما واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي ؟**

إن واقع المشاركة المجتمعية حسب تقديرات أعضاء النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي جاءت بدرجة متوسطة، وجاء مجال معيقات المشاركة المجتمعية بين الجامعات والنقابات في المرتبة الثانية وبدرجة متوسطة وتعزو الدراسة النتيجة إلى أن العقبات والصعوبات من نقص الموارد المالية وقلة الوعي بالمشاركة المجتمعية وأهميتها، وضعف الكوادر المؤهلة واختلاف اتجاهات العمل بين الجامعات والنقابات؛ هي من أهم العوامل التي تؤثر على جودة أي عمل وتقف حائلا في تفعيله على أرض الواقع، وتعزي الدراسة النتيجة إلى قلة الوعي الثقافي المجتمعي بالمشاركة المجتمعية وعدم ادارك القائمين على ادارات الجامعات والنقابات بأهمية المشاركة المجتمعية والتعاون التشاركي بين المنظمات لدفع عملية التعليم والتعلم وحل المشكلات والمعيقات التي تعترض الشباب الجامعي التي من أهمها العنف الجامعي من خلال تأهيل مهني للطلبة لسد أوقات الفراغ واستثمار طاقاتهم المهدورة خير الاستثمار أثناء المراحل الدراسية إلى جانب تحصيلهم الأكاديمي، كما أن اختلاف اتجاهات العمل بين الشريكين أدت إلى وجود فجوة في التخطيط ووضع الأهداف فكل طرف له عمله واتجاهاته وبالتالي هناك ضعف في القدرة على الالتقاء في توحيد الأهداف وفق خطة مشتركة فيما بينهم. اتفقت الدراسة مع نتيجة دراسة كردي (2006) ودراسة درادكة ومعايعة (2014) ودراسة بيكر ورس (Russ& Backer, 2007 ).

**ثانياً: مناقشة نتائج السؤال الثاني الذي ينص على هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≥0.05) في تحديد واقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية من وجهة نظر مجالس النقابات المهنية والعمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، الخبرة ؟**

أظهرت النتائج: وجود فروق ذات دلالة احصائية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي على مجالي واقع المشاركة ومعيقات المشاركة المجتمعية ولصالح عميد الكلية، فعميد الكلية هو الأقرب إلى واقع الطلبة فهو حلقة الوصل بين الطلبة ومن هم أعلى منه في السلم الوظيفي وعليه يقع العاتق الأكبر في مواجهة المشكلات التي يعاني منها الطلبة أو يصدرونها وهي العنف الجامعي، فهو يرى ما لا يراه أي مسؤول وهو الباب المفتوح لهذه المشكلات وهو على استبصار بواقع المشاركة ومعيقات تنفيذها وإيجادها على أرض الواقع، كما أنه يدرك مدى حاجتها في المشاركة في مواجهة العنف الجامعي وخاصة أنه في ازدياد سنة بعد سنة، كما أنه يدرك مدى الفراغ المهني الذي يعاني منه الشباب الجامعي ومدى حاجتهم لبرامج مهنية وورش عمل وندوات في تنمية الجانب المهني والقيمي وبالتالي المساهمة في الحد من العنف الجامعي.

ووجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≥0.05) على درجات تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في لجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة على المجال (واقع المشاركة المجتمعية) ولصالح من خبرتهم أقل من 5 سنوات، وتعزي الدراسة النتيجة إلى أن الأعضاء والمديرين من يمتلكون سنوات خبرة أقل من 5سنوات ما زالوا في بداية عملهم ويمتلكون الافعية للعمل ولديهم الأمل في تغيير واقع المشاركة المجتمعية إلى الأفضل ويرجون تطبيقها على أرض الواقع، على عكس الاداريين والأعضاء ذوي الخبرة المرتفهة فإنهم يدركون واقع المشاركة المجتمعية أنه ضعيف لكنهم لا يسعون إلى تغييره ربما لانشغالهم في اجراء البحوث العلمية للحصول على الترقيات الوظيفية، كما أنهم يئسوا من إمكانية تطبيقها على أرض الواقع كما أنهم أدركوا من عدم إمكانية إقامتها لوجود معيقات كثيرة أمامها، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) للمجال معيقات المشاركة المجتمعية فالجميع متفقين على المعيقات فهي موجودة لدى الطرفين في تطبيق المشاركة المجتمعية وواضحة وموجودة من وجهة نظر أعضاء النقابات أو إدارات الجامعات.

وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على درجات تقديرات أعضاء النقابات المهنية العمالية والقيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لواقع المشاركة المجتمعية بين النقابات المهنية والعمالية والجامعات الأردنية لمواجهة العنف الجامعي تبعاً للتفاعل بين متغير المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة على جميع مجالات الأداة والدرجة الكلية، وتعزي الدراسة إلى أن للمسمى الوظيفي دور والخبرة لها دور والمتغيران ربما يكونوا على علاقة عكسية، فكلما ارتفع المسمى الوظيفي أصبح الإداري بعيداً عن واقع الطلبة وهم بحاجة له من تفعيل للمشاركة المجتمعية للحد من العنف الجامعي، وكلما كان السلم الوظيفي أقل كلما اقترب من

واقع الطلبة وعايشها وبالتالي أدرك ما هي احتياجاتهم، وماهي جوانب الضعف لدى الطلبة وماهي جوانب القوة التي يمكن أن يشتغل الاداريين وأعضاء النقابات عليها لتنميتها للنهوض بالشباب الجامعي إلى مستويات من الازدهار والنمو في الجانب المهني والقيمي والأخلاقي، وإيجاد طالب جامعي ذو هوية وطنية سليمة يغار على مؤسسته التعليمية ووطنه، وبالتالي الحد من العنف الجامعي.

**التوصيات:**

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم وضع التوصيات الآتية:

– ضرورة العمل على استثارة المشاركة المجتمعية من جانب الجامعات والنقابات المهنية والعمالية وجمعيات أهلية أخرى للتشارك في تنمية مجتمع الشباب بكل بيئاته.

– ضرورة تنمية روح المشاركة المجتمعية لدى الإداريين في الجامعات الأردنية وتشجعيهم على التواصل مع الجمعيات والنقابات المهنية.

– ضرورة تشارك الإداريين في الجامعات والنقابات مع الطلبة في واقعهم الجامعي للتعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها الطلبة وبالعمل على تذليلها، وبالتالي المساهمة في الحد من العنف الجامعي.

– إيجاد قنوات اتصال مفتوحة بين الطلبة وبين الإدارات في الجامعات والنقابات المهنية والعمالية للإيصال صوت الطلبة بسهولة لهم وبالتالي تخيف من الضغوط النفسية لديهم وبالتالي التقليل من احتمالية وقوع العنف الجامعي.

– ضرورة الاستفادة من المنح التي تقدم في مجال الدعم المهني للنقابات العمالية والمهنية والمساهمة في إعداد قاعدة مهنية للطلبة.

– ضرورة إمداد النقابات المهنية والعمالية بمعلومات وافية وقاعدة بيانات عن الخريجين ومؤهلاتهم العلمية للعمل التي تساعد في إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بدراسة احتياجات الطلبة وتحديدها ومحاولات الوصول الى حلول فاعلة للمشكلات التي يعاني منها الشباب الجامعي.

– إشراك الجهات الأمنية في المشاركة المجتمعية لإضفاء صفة القانونية عليها وتدريبهم على كيفية التعامل مع العنف بطرق وقائية ورادعة في نفس الوقت.

## المراجع


أبوعباة ص، نيازي، ع (2000). أساسيات ممارسة طريقة العمل مع الجماعات، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.

أحمد، ن (2008). مقدمة الخدمة الاجتماعية، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

أندلس، ا (2009). الشراكة الأبوية في التعليم..جهود جديدة، ورشة عمل، قطر، الدوحة، 21/ 7 /2009

بدح، أ وسماوي، ف (2013). الدور الوقائي للإدارة الجامعية للحد من مظاهر العنف الطلابي في الجامعات الأردنية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد2، ص496–514.

بخاري، ع (2009). دراسة لعوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود،25–2009/5/26.

الثنيان، س (2008). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية.

جرادات، م (2001). التوقعات المستقبلية للتعليم العالي الجامعي الرسمي في الأردن، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

الجندي، م (2014). العنف الجامعي بالأرقام، الموقع الإلكتروني للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، http://psajo.com/home.aspx?s=1&l=2 تاريخ المشاهدة 2015/11/9.

حسين، م (2014). أسباب العنف الجامعي وأشكاله من وجهة نظر عينة الطلبة الجامعيين. مجلة جامعة الأقصى، 18 (1)، 168–196.

حسين، س (2007). المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر

الحوامدة، ك (2007). العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها. مجلة العلوم الإنسانية– جامعة محمد خيضرة، 12 (1)، 95–117.
ختاتنة، ع (2007). أشكال سلوك العنف الجامعي المسجل لدى طلبة جامعة مؤتة وأسبابه من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة الكرك.
الخطايبة، ع (2010). دور النقابات المهنية في تعزيز الديمقراطية في الأردن، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ، الأردن.
الخطيب، ج (2003). منظمات المجتمع المدني والنقابات (المشهد العام) ، ندوة النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 24–25/أيار 2003، ص139–151.
درادكة، أ ومعايعة، ع (2014). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك– الأردن ،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 7(15)، 37–123.
دره، ع وعليان، ع وحداد، أ (2006). دور النقابات والجمعيات المهنية في تنمية الموارد البشرية في الأردن ، عمان: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.
رشيد، ح (2011). تاريخ الحركة العمالية الأردنية واقعها الحالي ومستقبلها، منشورة على الموقع اللإلكتروني للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة http://gtubia.org.jo/home/Detailed/59 تاريخ المشاهدة 2015/11/9.
الرفاعي، ا (2007). العنف الطلابي في الجامعات الأردنية دراسة تربوية من منظور إسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
السلطان، ف (2005). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة. دراسة أعدت في مكتب التربية العربي لدول الخليج لتقديمها في اللقاء التربوي العربي الثاني، بيروت.سبتمبر .
سليم، م (2005). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
سيد، أ (2011). نموذج المشاركة المجتمعية في العمل مع الجماعات الفتيات بالجامعة لتنمية مهارات التطوع، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، كلية الخدمة الاجتماعية.
صائغ، ع ، ومتولي، م (أ) 2005) . الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج، الرياض:مكتب التربية العربي لدول الخليج
صائغ، ع ، ومتولي، م (ب) 2005). الوضع الحالي للعلاقة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص في دول الخليج العربية، دراسة بتكليف من مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض.
العلاف، إ (2000). التعليم العالي في الوطن العربي الواقع والتصورات المستقبلية، مجلة بحوث مستقبلية، ع(2)، 94–110.
العتوم ،ع و دراغمة، غ (2014) . العنف الجامعي وعلاقته بالنمو الأخلاقي والمنظومة القيمية لدى طلبة جامعة اليرموك. مجلة المنارة ، 20 (2/ب)، 221–243.
العجمي، م (2007). المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع
العزيزي، أ (2006). دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
العواد، خ (١٤٢٣هـ). نحو خطة لتطوير التعليم، بحث مقدم في اللقاء العاشر لقادة العمل التربوي بوزارة التربية والتعليم، مجلة المعرفة، ع(85)، 96–115.
العواد، هـ (2009). استراتيجيات لتطوير التعليم العام السعودي، مجلة المعرفة، الرياض، وزارة التربية والتعليم، 177.
غنيم، عثمان(2001). التخطيط أسس ومبادئ. عمان: دار الصفاء.
فاروق عبده فليه (2003). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة، ط1،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
قدومي، نداء (2008). دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي –حالة دراسية–، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
القرشي، م (2011). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية ( راسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف) ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
كردي، م (2006). تأثير المشاركة المجتمعية في الدراسات التعليمية بمدينة الرياض، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، ع(59)، 123–139.
محمود، ع (2012). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ،ع(203):615–641.
المرصد العمالي الأردني (2014). الدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (تقارير)، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية المعلوماتية، عمان، الأردن.

المعيلي، ن (2014). تصور مقترح للعمل مع الجماعات لتنمية المشاركة المجتمعية لطالبات الجامعة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإجتماعية ، 7 (1)، 157-201.

يحيى، خ (2002). الاضطرابات السلوكية والانفعالية، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

Backer, T. E., & Russ, A. (2007). Implementing evidence-based youth violence prevention programs: One community's experiences. Encino, CA: Human Interaction Research Institute.

Brandell; C. (2008). Public discourse and social capital, An assessment of open honest and fair in community's PUB.University of Michigan.

Clifford, D., & Petrescu, C. (2012). The keys to university-community engagement sustainability. Nonprofit Management & Leadership, 23(1), 77-91.

Chile, L.M. & Black, X.M. (2015). University-community engagement: Case study of university social responsibility. Education, Citizenship and Social Justice, 10 (3), 234-253.

Vorak, D L(2008). Experiences in whiteness, Entering the academic discourse community, The University of' Victoria.

Johnston. B, (2003). Higher Education Finance and accessibility Tuition Fees and Student Loans in Sub-Saharan Africa, A Case Study "A paper presented at The Regional Training Conference on Improving Tertiary Education in Sub Saharan Africa– Things that Work, September 23-25/2003

Martine, T. (2003). University to community: Creating Customer Focused Process , paper presented at the Fifth Annual Conference on TQM, Chicago, October 24-25,2003.

Matjasko; J, Massetti; G , & Bacon; S. (2016). Implementing and evaluating comprehensive evidence-based approaches to prevent youth violence: Partnering to create communities where youth are safe from violence. The Journal of Primary Prevention , 37, (2), 109–119.

# The Reality of Community Participation among Trade and Labor Unions and Jordanian Universities in Facing Campus Violence

*Shatha Sakher Al-Zoubi, Mohammad Saleem Al-Zboun**

## ABSTRACT

The study aimed to investigate the reality of community participation among trade and labor unions and Jordanian universities from the viewpoint of professional and labor unions members and academic leaders in the Jordanian universities to confront the campus violence. To achieve the goal of the study, a questionnaire was used as a tool to collect data. The study sample consisted of 267 members, including (92) leading academics and (175), members of the boards of professional and labor unions. The results showed that the reality of community participation was moderate, and that the degree of having obstacles for community participation was high. The results also showed no statistically significant differences, at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$), according to the variables of changing job title for Dean of College, experience benefit of their experience less than 5 years, and the reality of community involvement. On the other hand, no statistically significant differences were revealed regarding the variable job title and expertise.

**Keywords**: Community involvement, trade and labor unions, Jordanian universities, campus violence.

* Faculty of Education, The University of Jordan. Received on 24/8/2016 and Accepted for Publication on 1/10/2016.